

المنتدى الاقتصادي الخليجي - المصري النول ينعقد في القاهرة.. توصيات بارزة لزيادة التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري



أهداف التنمية المستدامة وذلك عبر الانخراط في الآليات التنسيقية والتكاملية المشتركة لخلق جهاز إنتاجي مرن ومتقدم يتلاءم مع طموحات الجانبين في إنشاء قاعدة إنتاجية متنوعة قادرة على المنافسة الإقليمية والعالمية، داعياً إلى ضرورة تعزيز حجم التبادل التجاري الخليجي المصري الذي وصل إلى ما يزيد عن 12 مليار دولار سنوياً فضلاً عن حجم استثمارات ببنية مشتركة بلغت 33 مليار دولار بما يحقق النمو الاقتصادي المتسارع.

وأوضح أن التوجه إلى الشراكة الصناعية التكاملية بين الأسواق الخليجية والسوق المصري أمرٌ في غاية الأهمية في بناء مجتمعات اقتصادية تنموية قادرة على تحقيق التكامل في شتى القطاعات الصناعية والتجارية لمواجهة تقلبات الأسواق العالمية وحمايتها من موجات التضخم العالمية عبر تكاملية سلاسل الإمداد، متطعاً إلى أن يحقق منتدى الأعمال الخليجي المصري الأول أهدافه بما يتناسب مع حجم العلاقات الأخوية التاريخية الوطيدة التي تجمع بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية مصر العربية في ظل حرص أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس وأخيهام فخامة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي نحو تعزيزها وتوطيدها على كافة المستويات ومختلف الأصعدة.

من ناحيته، أكد رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية أحمد الوكيل في كلمته، أن مصر لطالما فتحت ذراعيها أمام كافة الشركاء من مختلف دول العالم وبالأخص الأشقاء من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منوهاً بالتعاون المثمر بين اتحادات الغرف في هذه الدول. وأشار الوكيل إلى أهمية تحقيق التكامل بين الدول العربية من خلال التصنيع المشترك والتصدير لأسواق أفريقيا والاتحاد الأوروبي وغيرها من المناطق والتكتلات الاقتصادية التي ترتبط مع مصر باتفاقيات تجارة حرة.

وشهد المنتدى العديد من الجلسات التي تناولت التعاون بين دول الخليج

تحت رعاية رئيس جمهورية مصر العربية عبدالفتاح السيسي، عقدت أعمال منتدى الأعمال الخليجي المصري الأول، يوم الأربعاء 22 نوفمبر 2023، في القاهرة، بتنظيم من اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، وبدعم من الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ووزارة التجارة والصناعة المصرية، وذلك تحت شعار "أعمال - شراكة - استثمار". وشهد المنتدى حضور معالي المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة في جمهورية مصر العربية ممثلاً دولة د. مصطفى مدبولي رئيس الوزراء المصري، ومعالي قيس بن محمد اليوسف وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العماني، ومعالي جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسعادة سمير عبدالله ناس، رئيس اتحاد الغرف العربية، وسعادة الاستاذ حسن بن معجب الحويزي رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، وسعادة الاستاذ أحمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية.

وأكد رئيس اتحاد الغرف العربية، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبدالله ناس، على "أهمية تعزيز آفاق التعاون الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية مصر العربية وسبل تعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات والقطاعات"، مشيراً إلى أن "حجم التحديات الراهنة جراء المتغيرات الاقتصادية العالمية تحتم علينا الوصول لرؤى مشتركة ومحددات اقتصادية متصلة يكون دورها الحفاظ على النمو الاقتصادي باعتباره الركيزة الأساسية لمواصلة مسيرة التنمية المستدامة وفتح آفاق أوسع وأشمل للتعاون والشراكات الشاملة على كل المستويات وفي مختلف القطاعات التجارية والاستثمارية والصناعية".

وشدد ناس على أن اتحاد الغرف العربية لن يألو جهداً في سبيل دعم تنفيذ نتائج وتوصيات هذا المنتدى وتوفير كل سبل الدعم للقطاع الخاص الخليجي والمصري في مساره الجاد والفاعل نحو المشاركة في تحقيق



وجمهورية مصر العربية وبحث سبل زيادة التبادل الاقتصادي والاستثماري، من بينها: جلسة جمهورية مصر العربية والوكالة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأوروبي، وجلسة حول فرص الاستثمار في قطاعات العقارات والصناعات الغذائية والزراعة والسياحة، وجلسة حول التكامل الصناعي في مجالات الكهرباء والمياه والطاقة المتجددة، وجلسة بعنوان التعاون الخليجي المصري في مجالات الرعاية الصحية والدواء وتقنية المعلومات والاتصالات الرقمية، وجلسة التعاون في مجالات التدريب وتبادل الخبرات التكنولوجية والتعليم.

وبحثت جلسة المنتدى الثانية "فرص الاستثمار الواعدة في مجالات العقارات والزراعة والصناعات الغذائية والسياحة" في كل من مصر ودول مجلس التعاون الخليجي. والتي أدارها الدكتور على حامد الملا مدير ادارة المشروعات الصناعية بمنظمة الخليج للاستثمارات الصناعية. وأكد أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، خلال مشاركته في جلسة العمل الثانية، على "أهمية تنامي حجم التجارة البينية بين مصر ودول الخليج والتي تتراوح بين 27 و28 مليار دولار ولا زالت دون المستوى رغم المميزات العديدة التي يتميز فيها الجانبين".

ولفت إلى أن "لدى الجانبين المصري والخليجي قطاعات استثمارية واعدة في السياحة والزراعة والعقارات والتي يجب التوسع فيها من خلال الاستثمارات المشتركة، من أجل مواجهة العقبات والتحديات التي تواجه العالم العربي الذي يزيد عدد سكانه بنسبة 1.7 في المئة سنويا مع وجود شح مائي، مما يمثل مشكلة للإنتاج الزراعي والغذائي". وأشار إلى أنه "لا بدّ من استخدام تكنولوجيا الثورة الرابعة سواء كانت زراعية أم صناعية واستخدامها في تحسين طرق الزراعة ونظم الري والتي نجحت مصر إلى حد ما في تحقيقها. كما أنه من الأهم تحقيق تحالف استراتيجي والذي يتبعه زيادة حجم التجارة بين الطرفين".

التوصيات

وانتهى منتدى الأعمال الخليجي المصري الأول بالعديد من التوصيات التي تم مناقشتها لضرورة تكثيف التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية مصر العربية: **أولاً:** الدعوة لعقد هذا المنتدى بشكل سنوي ومنتظم وأن تكون هناك أمانة عامة تتابع التوصيات التي يخرج بها المنتدى، وتعرض في الاجتماع القادم ضمن أهم الإنجازات، مع عقد اجتماعات قطاعية بينية.

ثانياً: البحث عن الحلول التقنية التي تساهم في التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين، مثل إنشاء منصة تتبناها اتحادات الغرف بحيث تعرض فيها المناقصات وكذلك الفرص الاستثمارية والتجارية.

ثالثاً: دراسة التكامل الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية مصر العربية، وخصوصا في ظل إقرار دول الاتحاد الأوروبي ضريبة الانبعاث الكربوني والذي سيؤثر على نمو الصادرات العربية والاستفادة من الطاقة المتجددة.

رابعا: ضرورة التكامل في الصناعات الغذائية وخاصة مع التحديات التي تظهر بين فترة وأخرى من أمراض وأوبئة والتغير المناخي والظروف الجيوسياسية، لتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي والصناعي في

مجال الامن الغذائي.

خامساً: العمل على زيادة الاهتمام بالاستثمار المشترك في الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، والاعتماد المشترك لمنتجاتها، وكذا التشارك في البحث والتطوير.

سادساً: التأكيد على ضرورة تنمية التعاون الاقتصادي في شتى المجالات، من تصنيع مشترك، وتشجيع للاستثمارات، وتنمية التجارة البينية، والزراعة والتصنيع الغذائي، والنقل واللوجستيات، والسياحة، وربط شبكات الكهرباء والبترول والغاز.

سابعاً: ضرورة الاستفادة من الإمكانيات الوطنية والسعي لتكامل الموارد، بما يعمق التعاون في مواجهة تبعات الأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة.

ثامناً: التأكيد على أهمية التشارك في تعميق الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي ومصر من خلال تبادل مكونات ومستلزمات الإنتاج والسعي لتصنيعها لمن لديه المميزات النسبية.

تاسعاً: تأكيد التعاون من خلال إنشاء مناطق صناعية ومراكز لوجستية، والربط بينهم، لتحقيق للتصنيع المشترك وتنمية الصادرات المشتركة.

عاشراً: التشديد على عدم اقتصر التعاون التجاري بين دول الخليج العربي ومصر على السلع تامة الصنع فقط، بل أن تشمل عمليات التكامل الصناعي ومكونات ومستلزمات الإنتاج، لمجابهة تعطل سلاسل الإمداد العالمية ولرفع نسب المكون المحلي العربي لاخترق الأسواق العربية والأفريقية والدولية.

حادي عشر: دعوة الغرف التجارية ومنسببها من قيادات الانشاءات والمقاولات من الجانبين لخلق تحالف عربي قوي يعمل على تنفيذ مشاريع البنية التحتية في افريقيا، وإعادة اعمار الدول العربية.

ثاني عشر: التكامل والتعاون بين مراكز الأبحاث والتدريب والجامعات والمعاد التكنولوجية، وتبادل المناهج التي يجب أن تتماشى مع احتياجات سوق العمل، وانشاء الحاضنات وربطها افتراضيا، والعمل في البحث والتطوير المشترك.

المصدر (اتحاد الغرف العربية)

The First Gulf-Egyptian Economic Forum Is Held In Cairo.. Prominent Recommendations to Increase Economic, Trade, and Investment Cooperation



Under the patronage of the President of the Arab Republic of Egypt, Abdel Fattah El-Sisi, the first Gulf-Egyptian Business Forum was held on Wednesday, November 22, 2023, in Cairo, organized by the Federation of Chambers of the Gulf Cooperation Council and the General Federation of Egyptian Chambers of Commerce, and with the support of the General Secretariat of the Gulf Cooperation Council and the Egyptian Ministry of Trade and Industry, under the slogan "Business - Partnership - Investment." The forum witnessed the presence of His Excellency Engineer Ahmed Samir, Minister of Trade and Industry of the Arab Republic of Egypt, representing the State of Dr. Mustafa Madbouly, Prime Minister of Egypt, and His Excellency Qais bin Muhammad Al-Yousef, Minister of Trade, Industry and Investment Promotion of Oman, His Excellency Jassim Mohammed Al-Badawi, Secretary-General of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, His Excellency Samir Abdullah Nass, President of the Union of Arab Chambers, His Excellency Mr. Hassan bin Mujab Al-Huwaizi, President of the Federation of Gulf Cooperation Council Chambers, and His Excellency Mr. Ahmed Al-Wakil, President of the General Federation of Egyptian Chambers of Commerce.

The President of the Union of Arab Chambers, President of the Bahrain Chamber of Commerce and Industry, Samir Abdullah Nass, stressed "the importance of enhancing the prospects for... Joint economic cooperation between the countries of the Gulf Cooperation Council and the Arab Republic of Egypt and ways to enhance and develop it in various fields and sectors." Pointing out that "the magnitude of the current challenges resulting from global economic changes requires us to reach common visions and specifications. A connected economy whose role is to maintain economic growth as the basic foundation for continuing the process of sustainable development and opening horizons Wider and more comprehensive cooperation and comprehensive partnerships at all levels and in various commercial, investment and industrial sectors." Nass stressed that the Union of Arab Chambers would spare no effort to support the implementation of the results and recommendations of this forum and will provide all means of support to the Gulf and Egyptian private sector in its serious and effective path towards participating in achieving Sustainable development goals by engaging in joint

coordination and integration mechanisms to create a flexible and advanced production system. That is compatible with the ambitions of both sides to create a diversified production base capable of regional and global competition. Nass called for the need to enhance the volume of Gulf-Egyptian trade exchange, which has reached more than 12 billion Dollars annually, in addition to the volume of joint intra-investments amounting to \$33 billion, to achieve accelerated economic growth.

He explained that the trend towards an integrated industrial partnership between the Gulf and the Egyptian markets is very important in building economic and developmental societies capable of achieving integration in various industrial and commercial sectors to face global market fluctuations and protect it from global inflation waves through the complementarity of supply chains. Looking forward to achieving the Gulf- Egyptian Business Forum its goals. In proportion to the size of the strong historical fraternal relations between the Gulf Cooperation Council countries and the Republic of Egypt. In light of the keenness of Their Majesties and Highnesses, the leaders of the GCC countries, and their brother, His Excellency Egyptian President Abdel Fattah Al-Sisi, to strengthen it and consolidate it at all levels.

For his part, President of the General Federation of Egyptian Chambers of Commerce, Ahmed Al-Wakil, stressed in his speech that Egypt has always opened its arms to all partners from various countries of the world, especially the brothers from the countries of the Gulf Cooperation Council, noting the fruitful cooperation between the chamber federations in these countries. Al-Wakil pointed out the importance of achieving integration between Arab countries through joint manufacturing and export to African markets, the European Union, and other regions and economic blocs that are linked with Egypt through free trade agreements.

The forum witnessed many sessions that dealt with cooperation between the Gulf states and the Arab Republic of Egypt and discussed ways to increase economic and investment exchange. Among them: a session on the Arab Republic of Egypt and the economic portal for Africa and the European Union, a session on investment opportunities in the sectors/real estate, food industries, agriculture, and tourism, and a session on industrial integration in the fields of electricity, water and renewable energy, a



session entitled Gulf-Egyptian cooperation in the fields of health care, medicine, information technology and digital communications, and a cooperation session in the fields of training, exchange of technological experiences and education.

The second forum session discussed “promising investment opportunities in the fields of real estate, agriculture, food industries, and tourism” in both Egypt and the Gulf Cooperation Council countries. Which was moderated by Dr. Ali Hamid Al-Mulla, Director of the Industrial Projects Department at the Gulf Organization for Industrial Consulting.

During his participation in the second working session, Secretary General of the Union of Arab Chambers, Dr. Khaled Hanafi, stressed “the importance of the growing volume of intra-regional trade between Egypt and the Gulf countries, which ranges between 27 and 28 billion dollars and is still below the level despite the many advantages that both sides have.”

He pointed out that “the Egyptian and Gulf sides have promising investment sectors in tourism, agriculture, and real estate, which must be expanded through joint investments, in order to confront the obstacles and challenges facing the Arab world, whose population is increasing by 1.7 percent annually with water scarcity, which represents a problem for agricultural and food production.”

He pointed out, "It is necessary to use the technology of the Fourth Revolution, whether agricultural or industrial and use it to improve agricultural methods and irrigation systems, which Egypt has succeeded to some extent in achieving. It is also more important to achieve a strategic alliance, which will be followed by increasing the volume of trade between the two parties."

Recommendations

The first Gulf-Egyptian Business Forum ended with several recommendations that were discussed regarding the need to intensify economic, trade, and investment cooperation between the countries of the Gulf Cooperation Council and the Arab Republic of Egypt:

First: Calling for this forum to be held on an annual and regular basis, and for there to be a general secretariat that follows up on the recommendations that come out of the forum, and to present them at the next meeting among the most important achievements, with the holding of inter-sectoral meetings.

Second: Searching for technical solutions that contribute to trade and investment exchange between the two countries, such as creating a platform adopted by federations of chambers in which tenders, as well as investment and commercial opportunities, are displayed.

Third: Studying industrial integration between the Gulf Cooperation Council countries and the Arab Republic of Egypt, especially in light of the European Union countries approving the carbon emission tax, which will affect the growth of Arab exports and the benefit of renewable energy.

Fourth: The necessity of integration in the food industries, especially with the challenges that appear from time to time, such as diseases, epidemics, climate change, and geopolitical



conditions, to achieve agricultural and industrial self-sufficiency in the field of food security.

Fifth: Working to increase interest in joint investment in the pharmaceutical industries and medical supplies, joint accreditation of their products, as well as participation in research and development.

Sixth: Emphasizing the necessity of developing economic cooperation in various fields, including joint manufacturing, encouraging investments, developing intra-regional trade, agriculture and food processing, transportation and logistics, tourism, and linking electricity, oil, and gas networks.

Seventh: The necessity of taking advantage of national capabilities and striving to integrate resources, in a way that deepens cooperation in facing the consequences of successive global economic crises.

Eighth: Emphasizing the importance of partnership in deepening the industry in the Gulf Cooperation Council countries and Egypt by exchanging production components and requirements and striving to manufacture them for those who have comparative advantages.

Ninth: Emphasizing cooperation through establishing industrial zones and logistics centers, and linking them, to achieve joint manufacturing and joint export development.

Tenth: Emphasizing that trade cooperation between the Arab Gulf states and Egypt is not limited to finished goods only, but rather includes industrial integration processes and production components and requirements, to confront the disruption of global supply chains and to raise the proportions of the local Arab component to penetrate the Arab, African and international markets.

Eleventh: Inviting the chambers of commerce and its members from construction and contracting leaders from both sides to create a strong Arab alliance that works to implement infrastructure projects in Africa and reconstruct Arab countries.

Twelfth: Integration and cooperation between research and training centers, universities, and technological institutes, exchanging curricula that must be in line with the needs of the labor market, creating incubators and linking them virtually, and working in joint research and development.

Source (Union of Arab Chambers)



رئيس الجمهورية قيس سعيد يستقبل رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سمير ماجول

وشدّد رئيس الجمهورية على ضرورة أن تلعب المؤسسات المالية بوجه عام دوراً في النهوض باقتصاد وطني يقوم، في المقام الأول، على التعويل على الذات وعلى خلق ثروة حقيقية يستفيد منها الجميع على قاعدة العدل الاجتماعي. فالثروات التي تُحسب على الربح ثم تُحسب على أساسها نسب النمو للمغالطة والتضليل ليست ثروة يمكن أن يقوم عليها اقتصاد وطني.

وأكد رئيس الجمهورية على ضرورة مساهمة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية في التخفيض في الأسعار لأن الارتفاع المشط لعدد من المواد الأساسية أثقل كاهل الأغلبية الساحقة من التونسيين بما في ذلك صغار التجار والصناعيين، ولا يمكن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية إلا متعاضدين ومتضامنين ومتآزرين.

المصدر (الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، بتصرف)

استقبل رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد بقصر قرطاج، رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سمير ماجول، حيث مثل هذا اللقاء فرصة ذكر فيها رئيس الجمهورية بالدور الوطني لهذه المنظمة العريقة، داعياً منتسبيها إلى تضافر جهود الدولة في هذه المرحلة من تاريخ تونس.

وأكد رئيس الجمهورية على أن مكافحة الفساد لا تستهدف رجال الأعمال الذين يعملون في احترام كامل للقانون، مفنداً ما يُشيعه البعض في هذا الصدد. وأوضح رئيس الجمهورية أن العدد الأكبر من رجال الأعمال كانوا من ضحايا الفساد والاستبداد، مشيراً إلى أن رجال الأعمال ليسوا فقط من أصحاب المؤسسات الكبرى بل هم أيضاً أصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة وعدد غير قليل منهم مازالوا يأتون من تشريعات وُضعت على مقاس عدد قليل من الأشخاص، ويعانون من لوبيات أرادت أن تستأثر لنفسها بكل خيرات البلاد محتمية بهذه التشريعات وبمن سنّها.

who enacted them.

The President of the Republic stressed the need for financial institutions, in general, to play a role in promoting a national economy based primarily on self-reliance and the creation of real wealth that benefits everyone based on social justice. The wealth that is calculated based on rents and then growth rates are calculated based on fallacy and deception is not wealth on which a national economy can be based.

The President of the Republic stressed the need for the Tunisian Union of Industry, Commerce, and Handicrafts to contribute to reducing prices because the significant rise in the number of basic materials has burdened the overwhelming majority of Tunisians. Including small traders and industrialists, and internal and external challenges cannot be faced except by working together, in solidarity, and in collaboration.

Source (Tunisian Union of Industry, Commerce and Handicrafts, Edited)

President of the Republic Kais Saied Receives President of the Tunisian Union of Industry, Commerce and Handicrafts, Samir Majoul

The President of the Tunisian Republic, Kais Saied, received at Carthage Palace the President of the Tunisian Union of Industry, Commerce and Handicrafts, Samir Majoul. This meeting represented an opportunity in which the President of the Republic was reminded of the national role of this pristine organization, calling on its members to unite the efforts of the state at this stage in Tunisia's history.

The President of the Republic stressed that the fight against corruption does not target businessmen who work in full respect of the law, refuting what some people say in this regard. The President of the Republic explained that the largest number of businessmen were victims of corruption and tyranny, pointing out that businessmen are not only owners of large institutions, but they are also owners of small and medium enterprises, and quite a few of them are still groaning under legislation that was designed to suit a small number of people, and they are suffering from lobbies that wanted to seize for themselves all of the country's wealth, taking refuge in these legislations and those